بُعد الطاقة في علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أوكتاي تانرسفر

> التعاون الذي أقامته روسيا مع دول الشرق الأوسط في مجال الطاقة يبدو متوافقا مع سياسة الطاقة العامة لموسكو، إلّا أن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لدول المنطقة هي من تحدد إلى أي مدى ستستمر هذه العلاقات.

تعد مسألة الطاقة من أهم البنود التي تحدد علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط. ولكن في الحقيقة، هذا ليس مفاجئا نظرا لأن كلا من روسيا والعديد من بلدان الشرق الأوسط هم من بين أكبر اللاعبين العالميين في مجال الطاقة. وكان للتوتر الذي شهدته العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة بعد قيام روسيا قبل أكثر من عام بغزو أوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022، تأثير على علاقات التعاون بين الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، واعتبر هذا التأثير من أهم المسائل الراهنة المطروحة والمتابعة على المستوى العالمي.

تتناول هذه المقالة الأسس والقيود والآثار الجيوسياسية المحتملة للتعاون الذي تقيمه روسيا في مجال الطاقة مع دول الخليج التي تعتبر مناطق مهمة في الشرق الأوسط، ودول شمال إفريقيا ودول شرق البحر المتوسط، وتناقش الدراسة هذه القضايا من منظور نقدي. حيث يطرح المقال وجهة نظر رئيسية بأن السبب الأساسي الذي يدفع دول الشرق الأوسط إلى الحفاظ على تعاونها مع روسيا في مجال الطاقة ليس قوة

سياسات الطاقة التي تتبعها روسيا، بل اقتناع هذه الدول بأن مصالحهم في مجال الطاقة تفوق الفوائد الاقتصادية التي يحققونها من تعاون براغماتي في مجال الطاقة مع روسيا. لذلك، فإن مدى استدامة سياسة الطاقة الروسية تجاه المنطقة على المدى المتوسط والطويل يعتمد على متغيرات إقليمية لا تخضع لسيطرتها.

أسس التعاون الروسي مع دول الخليج في مجال الطاقة

تعتبر دول الخليج هي أكثر دول الشرق الأوسط التي لها أهمية كبرى في سياسات الطاقة العالمية. وتعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر إضافة إلى إيران والعراق هي الجهات الفاعلة العالمية الرائدة في منطقة الخليج فيما يتعلق بمجال الطاقة. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن اقتصادات جميع هذه البلدان مثل روسيا، تعتمد بشكل كبير على عائدات صادرات الطاقة، فيمكن فهم مسألة تعاون روسيا مع دول الخليج لإبقاء أسعار الطاقة العالمية أعلى ما يمكن. وتعتبر إيران هي الدولة التي تجري روسيا معها أقرب تعاون استراتيجي في مجال الطاقة في منطقة الخليج. وعلى الرغم من أن سياسة موسكو تجاه إيران لها ديناميكيات غير متعلقة بالطاقة، إلّا أن قدرة إيران على التأثير على الاتجاهات التصاعدية في أسعار النفط من خلال سياساتها في منطقة الخليج ومناطق أخرى في الشرق الأوسط، تمنح هذا البلد أهمية استراتيجية فيما يتعلق بسياسة الطاقة الروسية. كما أن الاهتمام بالحفاظ على علاقات متوازنة ووثيقة مع قطر التي تربطها علاقات جيدة مع إيران، إضافة إلى دول عربية أخرى في منطقة الخليج لاسيما السعودية والإمارات، يلعب دورا في تقديم إسهامات لإمكانية التعاون مع هذه الدول الخليجية التي لها وزن كبير في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) فيما يتعلق بتحديد أسعار النفط.

ليس من السهل على روسيا أن تحافظ على التوازن بين إيران والدول العربية الأخرى في منطقة الخليج. حيث أن من المعروف بكل وضوح أن الدول الغربية تشجع وبشكل خاص الدول العربية في منطقة الخليج على تجنب التعاون مع روسيا والصين في مجال الطاقة. والسبب الرئيسي لعدم استجابة الدول العربية بشكل إيجابي للرغبات الغربية في الوقت الحالي هو أن مصالحها الاقتصادية تتطلب أن تظل أسعار الطاقة مرتفعة مثلما تريد روسيا. وإذا تمكنت الدول الغربية أن تعوّض إلى حد ما الخسائر الاقتصادية المحتملة لهذه الدول والتي قد تنشأ عن انخفاض أسعار النفط، فربما يمكن لهذه الدول أن تتحول إلى سياسة

طاقة أكثر تنسيقا مع الدول الغربية. ولكن عدم قدرة الدول الغربية على تقديم مثل هذا الدعم بسبب الانكماش الاقتصادي الذي شهدته بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية، يساهم في مواصلة روسيا سياسة الطاقة الخاصة بها تجاه هذه المنطقة، بشكل فعّال.

علاقات روسيا مع دول شمال إفريقيا في مجال الطاقة

تعتبر سياسة الطاقة التي تنتهجها روسيا تجاه دول شمال إفريقيا أيضا ذات أهمية كبيرة من حيث سياسة الطاقة العامة. وتعد الجزائر وليبيا الدولتين الرئيسيتين بين الجهات الفاعلة في مجال الطاقة في شمال إفريقيا. جدير بالذكر أن روسيا لها نفوذ مستمر في كلا البلدين منذ سنوات عديدة. حيث يوجد هناك نخب من الناطقين بالروسية من بين الذين تلقوا تعليمهم في روسيا يعتبرون أشخاصا مؤثرين في السياسات المحلية وسياسات الطاقة في الجزائر وليبيا. وتنتظر روسيا من هذه النخب، من ناحية أن يدعموا المبادرات التي من شأنها أن تحافظ على أسعار الطاقة عند مستوى مرتفع، ومن ناحية أخرى، العمل على أن تحافظ هذه الدول على تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة في نطاق محدود.

تنظر الجزائر دائما نظرة إيجابية تجاه التعاون مع روسيا في مجالات تنسيق سياسات الطاقة وصيانة وتحديث المرافق في قطاع الطاقة. ولكن، هناك ضرورة أيضا لتطوير الجزائر علاقاتها مع الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي، لاسيما في مجال مشاريع الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة. ولو أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر من 90 بالمائة من الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات الطاقة، فيمكن القول إنه من المتوقع أن تواجه صعوبات اقتصادية جادة في المستقبل القريب بسبب انخفاض احتياطيات الطاقة لديها. ومن أجل تأجيل هذه المشاكل لفترة أطول، تواصل الجزائر استثماراتها في قطاع الطاقة المتجددة، وتوفر معظم استهلاكها

المحلي للكهرباء من مصادر متجددة، وفي الوقت نفسه تفضل تصدير مواردها من الطاقة الأحفورية إلى دول أخرى، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب، فإن الجزائر من ناحية تحافظ على علاقاتها مع روسيا في مجال الطاقة، ومن ناحية أخرى تتبع أيضا سياسة متوازنة مع دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتعزيز التعاون في مجال الطاقة.

تعتبر ليبيا الدولة الأخرى في منطقة شمال إفريقيا التي توليها روسيا أهمية للتعاون في مجال الطاقة. ونظرا لأنه من المرجح استمرار الغموض ومناخ عدم الاستقرار السياسي في ليبيا في المستقبل القريب، فإن روسيا تحاول تحقيق نفوذها في هذا البلد من خلال تقديم الدعم السياسي الفعّال للقوات المسلحة في شرق ليبيا. جدير بالذكر أن روسيا تمكنت من إقامة حد أدنى من الحوار مع المجموعات الأخرى في ليبيا من خلال استخدام القنوات الدبلوماسية، لذلك فإن إن الأولوية الرئيسية لها هي السيطرة على موارد النفط والغاز الطبيعي في ليبيا، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر. ويبدو من المرجح جدا أن روسيا التي تحافظ على موقعها كلاعب فعّال عسكريا في الميدان ودبلوماسيا على الطاولة، ستحافظ على تأثيرها على مستقبل موارد الطاقة في ليبيا.

وجهة النظر الروسية حول معادلة الطاقة في شرق المتوسط

من المهم أيضا في هذا السياق، الكشف عن كيفية نظر موسكو إلى معادلة الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. حيث تنظر روسيا إلى اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط والحالة الجيوسياسية للطاقة في المنطقة، من زاوية ما هي احتمالية أن يكون الغاز الطبيعي الذي يمكن أن يأتي من هذه المنطقة بديلا للمستهلكين الأوروبيين عن الغاز الطبيعي الروسي. لهذا السبب، فإن روسيا تظهر موقفا يعرقل المشاريع التي يمكن أن تمكّن موارد الطاقة في شرق المتوسط من الوصول إلى سوق الطاقة الأوروبي. ولدى